

Distr.: General  
13 July 2010  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السابعة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

### تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي: تأثير تدابير التخفيف من وطأة الأزمة، وآفاق الانتعاش

مذكورة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

بدأ الاقتصاد العالمي ينتعش من الأزمة الاقتصادية العالمية انتعاشاً لا يزال هشاً. وتسعى البلدان إلى تسريع وتيرة النمو على مسارات جديدة من أجل إيجاد فرص العمل وإحداث تحول هيكلي وتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة قدرة اقتصاداتها على مقاومة الصدمات الخارجية. ولا تزال التجارة الدولية ضرورية للنمو، وزادت أهمية نوعية التكامل. وينبغي أن تكون استراتيجيات النمو القائم على التصدير والطلب مقرونة بسياسات مدروسة من أجل بناء قدرات إنتاجية تنافسية ومتنوعة. ولا بد للنظام التجاري الدولي - في بيئة متعددة الأقطاب تتسم بمبادرات متعددة الأطراف وإقليمية ودون إقليمية وثنائية - أن يقدم مزيداً من الدعم لما تبذله البلدان من جهود من أجل التعامل مع الانتعاش في أعقاب الأزمة، والنمو والتحديات الإنمائية الملحة، بإتاحة حيز أكبر للسياسة العامة وتجسيد الحقائق الاقتصادية المتغيرة بسرعة. وينبغي إدراج قدر أكبر من الشمولية والعدالة والإنصاف في النظام التجاري الدولي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

## مقدمة

١- يظل الانتعاش الحالي هشاً ويتميز بتواصل ارتفاع معدلات البطالة والديون الوطنية. ويؤدي تراجع آثار تدابير الحفز العامة وتدعيم الوضع المالي واستمرار أوجه التفاوت على الصعيد العالمي إلى تقويض استدامة الانتعاش. ولم يتحول الانتعاش بعد إلى "انتعاش بشري" يتسنى فيه استرجاع فرص العمل والدخل الضائعة وتحسين الرفاه الاجتماعي. ويتزايد الفقر واللامساواة داخل البلد الواحد وبين البلدان. وتترتب على الأزمة آثار طويلة الأمد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد تكثف التعاون الدولي في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومحافل أخرى من أجل مواجهة الأزمة ودعم الانتعاش.

## أولاً - الاتجاهات الحديثة وقضايا السياسة العامة

### ألف - الانتعاش الاقتصادي

٢- بدأ الاقتصاد العالمي يتعافى من التراجع الشديد. فبعد أن انكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٩، يُتوقع أن يزيد بنسبة ٣,٣ في المائة في كل من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١<sup>(١)</sup>. والفضل في عودة النمو يرجع إلى البلدان النامية، ولا سيما الاقتصادات الناشئة حيث ارتفع الطلب بقوة (بلغت زيادة الطلب مثلاً ٩,٥ في المائة في الصين و ٨,٢ في المائة في الهند، وهما نسبتان تقاربان أو تتعديان المستويات المسجلة قبل الأزمة)، وتجدد نشاط التجارة العالمية. ويتزايد طلب هذه البلدان على الواردات بضعف سرعة تزايدها في البلدان المتقدمة. وانتعشت أسعار السلع الأساسية بعد أن سجلت مستويات دنيا في عام ٢٠٠٩. واضطلعت السياسات التوسعية لمواجهة التقلبات الدورية بدور هام في تعزيز الانتعاش. وترتبط وتيرة النمو ارتباطاً متزايداً بالطلب الخاص وأنشطة القطاع الخاص والعوامل الهيكلية. ويشكل الدين العام تحدياً كبيراً، مثلما يتبين من أزمة الديون التي شهدتها منطقة اليورو في الآونة الأخيرة.

٣- ويظل الانتعاش متفاوتاً إذ يتوقع أن تصل نسبة النمو إلى ٦,٢ في المائة في البلدان النامية في عام ٢٠١٠ و ٢,٣ في المائة في البلدان المتقدمة. وتقود منطقة شرق آسيا الانتعاش حيث يُنتظر أن يرتفع معدل النمو من ٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٠. أما المناطق الأخرى فتسجل نمواً أقل. فمن المتوقع أن يرتفع من ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن ٢,٣ في المائة إلى ٤,٥ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن ٥,٣ في المائة

(١) البنك الدولي (٢٠١٠). الآفاق الاقتصادية العالمية.

إلى ٤,١ في المائة في البلدان التي تم اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا وآسيا الوسطى. كما تشهد أقل البلدان نمواً وبعض البلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات الأصغر حجماً والأضعف من غيرها نمواً أبطأ.

٤- وما زالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية هزيلة<sup>(٢)</sup>. فقد تراجعت بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٣٥٨ مليار دولار بعد أن بلغت ٥٩٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. ولا يتوقع أن تشهد تلك التدفقات نمواً كبيراً وتصل إلى مستويات أعلى إلا بعد أن يكتسب الإنتاج والانتعاش التجاري مزيداً من الزخم.

٥- ويُقدر أن تزيد تدفقات التحويلات المالية نحو البلدان النامية بنسبة ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ و٧,١ في المائة في عام ٢٠١١. وقد بلغت تلك التحويلات إلى البلدان النامية ٣١٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، متراجعة بنسبة ٦ في المائة عن مبلغ ٣٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، شهدت التحويلات المالية نحو أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تراجعاً حاداً، بينما ظلت التدفقات نحو جنوب آسيا تتزايد، مما يجسد تفاوت درجات التعرض لفقدان الوظائف في البلدان المضيفة. وظلت التحويلات المالية مرنة مقارنة بالمعونة وسائر تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الوافدة، بحيث أصبحت مصدراً أهم من مصادر التمويل الخارجي للتنمية. فهي تشكل لدى كثير من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء نسبة تتراوح ما بين ١٠ في المائة و٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وتمثل الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة إسهام التحويلات المالية إلى أقصى حد في التنمية والقدرات الإنتاجية، بوسائل منها تعزيز القطاع المالي، سمة رئيسية من سمات استراتيجيات النمو لدى البلدان النامية.

#### الإطار ١

#### التحويلات المالية والفقير والتنمية

تشير بحوث الأونكتاد الأخيرة إلى أن التحويلات المالية تساهم كثيراً في الحد من الفقر في البلدان المتلقية، ولا سيما إذا كانت تلك التحويلات تشكل ٥ في المائة أو أكثر من الناتج الإجمالي المحلي. فزيادة تلك التحويلات بنسبة متوسطها ١٠ في المائة في ذلك الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى خفض عدد الفقراء بنسبة ٣,١ في المائة وتقليص فجوة الفقر بنسبة تتراوح بين ٣ و٥ في المائة. وبغية تعزيز هذه المكاسب، من المهم في كل مرحلة من المراحل المواظبة على اتخاذ تدابير السياسة العامة من أجل استخدام التحويلات المالية على نحو منتج. وتتطلب إدارة الهجرة للحد من الفقر تعاوناً قوياً على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ولا بد من إقامة شراكات فعالة بين البلدان المرسله والبلدان المتلقية وبلدان العبور.

UNCTAD and the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (2010) (٢)

.Third Report on G-20 Investment Measures, 14 June

## باء - انتعاش التجارة الدولية

٦- بعد أن شهدت التجارة العالمية تراجعاً غير مسبوق بلغ نسبة ١٢,٢ في المائة من حيث الحجم في عام ٢٠٠٩، سيتسع نطاقها بنسبة ٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، ومن المقرر أن تُسجَّل نسبة ٧,٥ في المائة من ذلك التوسع في البلدان المتقدمة و ١١ في المائة في باقي مناطق العالم<sup>(٣)</sup>. وتتسم وتيرة انتعاش التجارة بالبطء إذ بلغت قيمة التجارة العالمية في الربع الأول من عام ٢٠١٠ نسبة تقل بـ ٢٠ في المائة عن مستواها قبل الأزمة. وأدى تجمد نشاط التجارة العالمية إلى دعم الانتعاش الاقتصادي، وبخاصة في الاقتصادات التي يعتمد نموها على الطلب الخارجي.

٧- وكان انكماش التجارة العالمية في السلع في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مفاجئاً وعميقاً وعم جميع المناطق وتزامن فيها. وتجاوز نطاق تقلص التجارة كثيراً نطاق انكماش الإنتاج، ولم يشهد العالم أوسع منه في فترة ما بعد الحرب. والعوامل الرئيسية التي تفسر ذلك تشمل الانخفاض المفاجئ والحاد في الطلب، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية والرأسمالية المعمرة و"القابلة للإرجاء"، والتي يتوقف شراؤها في كثير من الأحيان على التمويل والائتمان الاستهلاكي. وقد استفحل الأثر وانتقل بسرعة عن طريق سلسلة التوريد العالمية، والتقلبات الجذرية في أسعار المواد الخام - مثل الوقود والفلزات - والسلع الغذائية، ونقص تمويل التجارة.

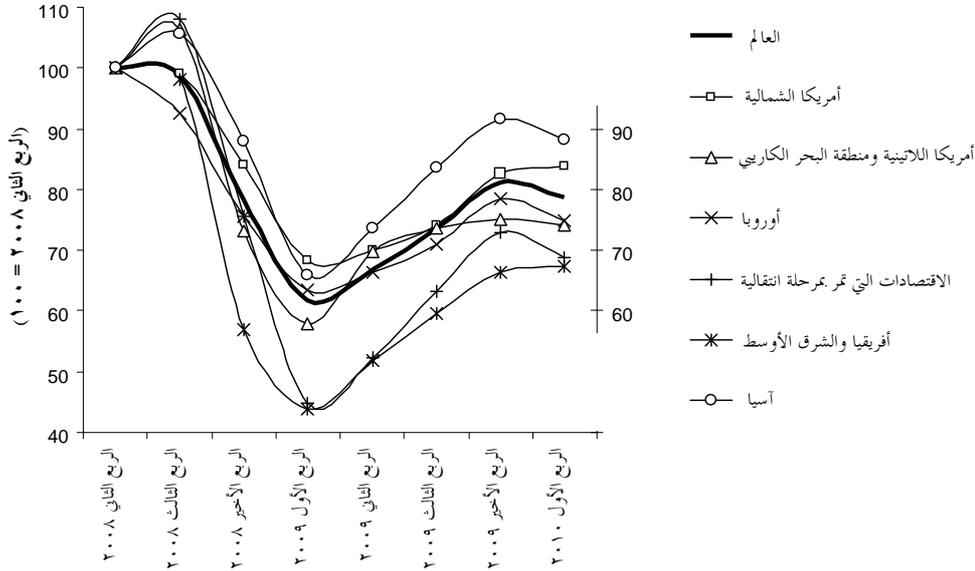
٨- ويبين الشكل ١ تزامن تراجع الصادرات وانتعاشها عبر جميع المناطق. ويسير الانتعاش بوتيرة أبطأ من وتيرة الانكماش مع تديني مستويات الصادرات في كل المناطق خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠. وربما يتمثل السبب وراء ذلك في ارتباط انتعاش التجارة بطفرات مؤقتة ترتبت مثلاً على تدابير الحفز العام وإعادة بناء المخزون وما نتج عنهما من آثار هزيلة.

٩- وبلغ الانتعاش أعلى مستوياته في آسيا. فقد أدى ازدياد الطلب العالمي، بما في ذلك النمو الحيوي في الصين، إلى دعم نمو الصادرات. ويدل ذلك على الانتعاش الأسرع والأوسع المتوقع من جراء تكامل إنتاج سلسلة التوريد العالمية. أما فيما يتعلق بأفريقيا والشرق الأوسط والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث يشكل النفط والمعادن أغلبية الصادرات، فقد تقلصت الصادرات تقلصاً حاداً ولم تعرف سوى انتعاش بطيء يعزى أساساً إلى تقلبات أسعار السلع الأساسية. وتفاقم أثر الأزمة التجاري في أقل البلدان نمواً من جراء تركيز صادراتها على السلع الأساسية، ووجود منافسة أقوى في سوق العمالة الكثيفة، وانخفاض القيمة المضافة للمصنوعات.

(٣) تقديرات منظمة التجارة العالمية.

## الشكل ١

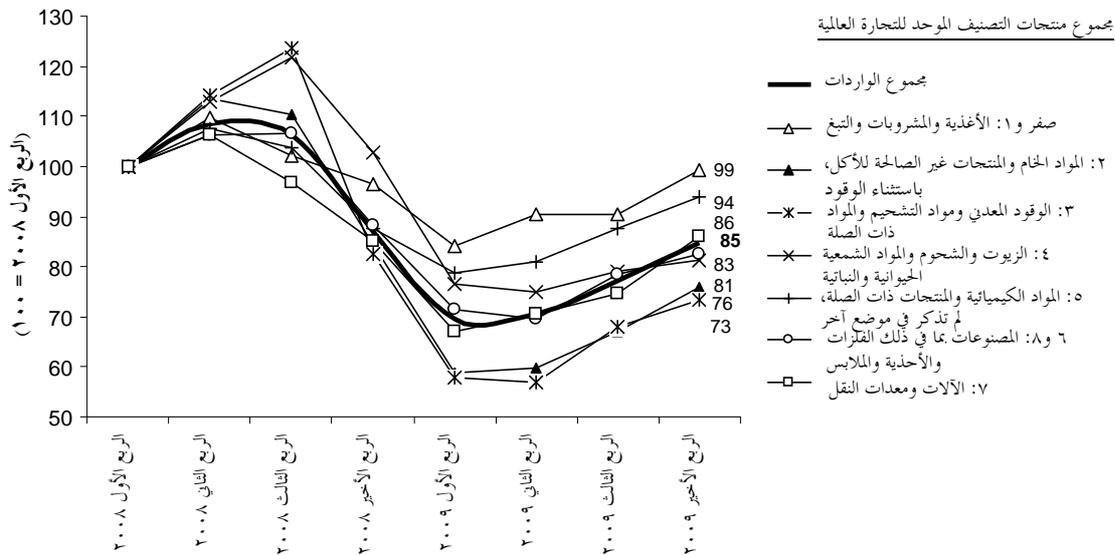
## تطور صادرات البضائع حسب المناطق في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩



المصدر: الأونكتاد بناء على تقرير التجارة الفصلي الصادر عن منظمة التجارة العالمية، ٢٠١٠.

## الشكل ٢

## مؤشر قيمة واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حسب مجموعة منتجات التصنيف الموحد للتجارة الدولية

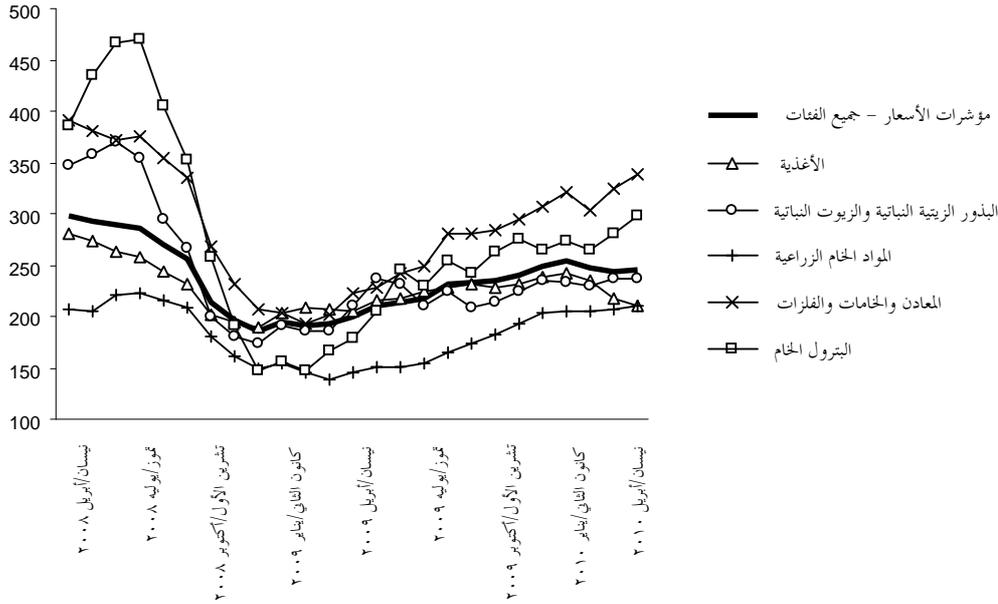


المصدر: الأونكتاد بناء على إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠- وحدث تراجع وازدياد دوريان في تجارة البضائع عبر كل مجموعات المنتجات. ويظهر الشكل ٢ أن واردات الآلات ومعدات النقل قد تقلصت أكثر ما تقلصت في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، ثم انتعشت باطراد، باستثناء الوقود المعدني والمواد الخام. وكانت قيمة واردات المواد الخام والوقود هي الأكثر عرضة للانكماش والأقل انتعاشاً.

الشكل ٣

### مؤشرات أسعار السلع الأساسية حسب الأونكتاد



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد للسلع الأساسية.

١١- ويرتبط أداء التجارة في البلدان النامية ارتباطاً وثيقاً بحركة أسعار السلع الأساسية، التي شهدت تقلباً كبيراً منذ عام ٢٠٠٨. ويعزى التراجع الحاد في قيمة صادرات السلع الأساسية في جانب كبير منه إلى انهيار سريع في أسعار السلع الأساسية في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وهوت أسعار الطاقة بنسبة الثلثين، وأسعار الفلزات بنسبة ٥٠ في المائة، وأسعار السلع الزراعية بنسبة ٣٠ في المائة (الشكل ٣). وتسبب تدني أسعار السلع الأساسية في انتعاش التجارة بمعدل دون المتوسط في المناطق المعتمدة على السلع الأساسية، بينما أدى إلى تيسير وصول البلدان المستوردة للسلع الأساسية إلى هذه السلع عن طريق خفض فواتير الاستيراد. ومن ثم، من المهم تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، بسبل منها تنشيط الاتفاقات الدولية بشأن السلع الأساسية والتصدي للمضاربة في أسعارها.

١٢- ويمكن الاندماج في سلسلة التوريد العالمية البلدان من الاستفادة من التخصص بيد أنه يزيد قابليتها للتأثر بالصدمات الخارجية. وقد كثفت تلك السلسلة التخصص الرأسي وزادت التجارة، ولا سيما في السلع الوسيطة. ومن خلال رفع حجم التجارة عبر الحدود في

مختلف مراحل الإنتاج، ساهم توسيع نطاق سلاسل القيمة العالمية في نمو التجارة بوتيرة أسرع باستمرار من وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي ارتفاع نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من جراء ذلك. وتذهب التقديرات إلى أن تراجع الطلب على السلع الصناعية بنسبة تعادل ١ في المائة من ائيار الطلب في الولايات المتحدة يسبب انخفاضاً في الصادرات بنسبة ٠,٩ في المائة من أمريكا الجنوبية أو ٠,٩٥ في المائة من الصين، مما يدل على درجة التكامل الرأسي العالية لهذه الاقتصادات<sup>(٤)</sup>.

الجدول ١

حصص صادرات السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية في الصادرات الثنائية من السلع غير الوقود (٢٠٠٨)

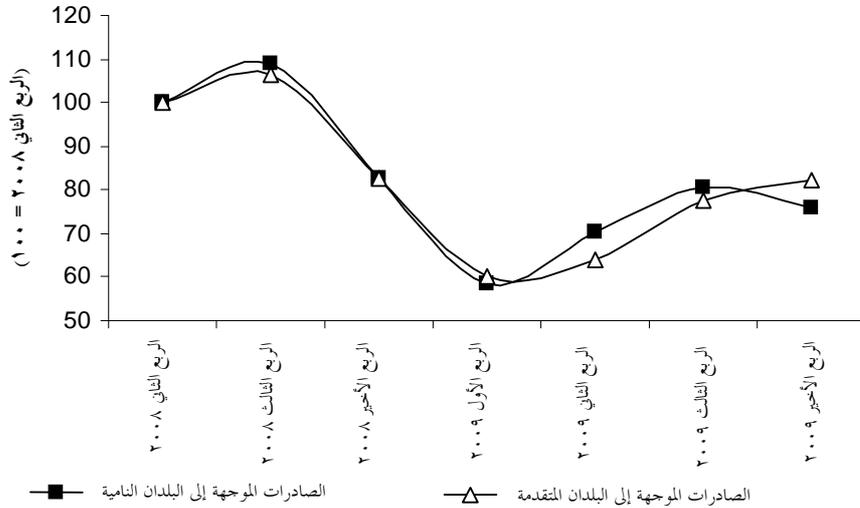
الجهة المستوردة	الاتحاد الأوروبي		الولايات المتحدة		آسيا
الجهة المصدرة	السلع الوسيطة	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة
الاتحاد الأوروبي	٤٧,٩	٢٥,٤	٤٧,٠	٢٢,٠	١٢,٤
الولايات المتحدة	٤٩,٨	١٦,٣	-	-	١٠,٠
آسيا	٤٠,٠	٢٦,٩	٣٤,١	٢٩,٧	١٥,٣

المصدر: الأونكتاد بناء على قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن تجارة السلع الأساسية.

١٣- والتجارة في السلع الوسيطة مقياس للتجارة المضطلع بها في إطار سلسلة التوريد العالمية. ويقدر الأونكتاد أن حصة المنتجات الوسيطة في تجارة السلع من غير الوقود بلغت زهاء ٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويعزى ذلك أساساً إلى إدماج شرق آسيا وجنوب شرقها في سلسلة التوريد العالمية منذ عام ١٩٩٠، حيث يتجاوز مجموع حصة الواردات من السلع الوسيطة ٥٥ في المائة. ويبلغ ذلك نفس القدر من الأهمية في التجارة بين بلدان آسيا حيث تمثل السلع الوسيطة ٥٧ في المائة من مجموع الصادرات الإقليمية (الجدول ١). وارتفاع حجم واردات المنطقة، ولا سيما الصين، يعني أن نموها المرتفع يسهم إيجاباً في نمو البلدان الأخرى. ويقدم ذلك درساً هاماً في صياغة الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز المشاركة في سلسلة التوريد العالمية، في مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، بما فيها سلاسل القيمة الإقليمية، من أجل بناء القدرة على المقاومة والاستفادة من التجارة.

(٤) Bems, Johnson and Yi (2009). "The collapse of global trade: Update on the role of vertical linkages".

## الشكل ٤ صادرات البلدان النامية من السلع



المصدر: الأونكتاد بناء على قاعدة بيانات إدارة إحصاءات التجارة في صندوق النقد الدولي.

١٤ - وتشكل التجارة فيما بين بلدان الجنوب محركاً رئيسياً لزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة. وقد نمت بوتيرة أسرع من وتيرة نمو مجموع صادرات العالم، بحيث بلغت نحو ٥٠ في المائة من إجمالي صادرات البلدان النامية من السلع. ويتركز معظم التجارة فيما بين بلدان الجنوب - ٦٣ في المائة - في آسيا. وثمة إمكانية لتوسيع نطاق تلك التجارة. ويبين الشكل ٤ أن الصادرات بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال والصادرات فيما بين بلدان الجنوب شهدت حركة متوازية تعزى إلى جملة أمور منها تحقق اندماج أكبر في سلسلة التوريد العالمية لأن انخفاض طلب بلدان الشمال على الواردات قلص طلب بلدان الجنوب على الواردات من السلع الوسيطة.

١٥ - وفيما يتعلق بالعرض، يعزى ما بين ١٠ في المائة و ١٥ في المائة من تقلص التجارة إلى نقص تمويل التجارة. وبينما تحسنت أسواق تمويل التجارة منذ عام ٢٠٠٩، ما زال هناك تباين كبير بين مختلف البلدان وأنواع المصارف والشركات لأن المصارف أضحت أكثر صرامة في تقييمها لخطر إعسار النظير. وتعاني البلدان الصغيرة والمصارف النظيرة الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر من غيرها صعوبة الحصول على تمويل التجارة، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وصعوبة تمويل تصنيع الواردات والمدخلات<sup>(٥)</sup>. وخلصت دراسة استقصائية أجرتها غرفة التجارة الدولية إلى أن ٤٠ في المائة من المصارف الجيبية أبلغت عن خفض سقف الائتمان المقدم للتجارة في عام ٢٠٠٩<sup>(٦)</sup>. ولا يزال الحصول

(٥) WT/TPR/OV/W/3.

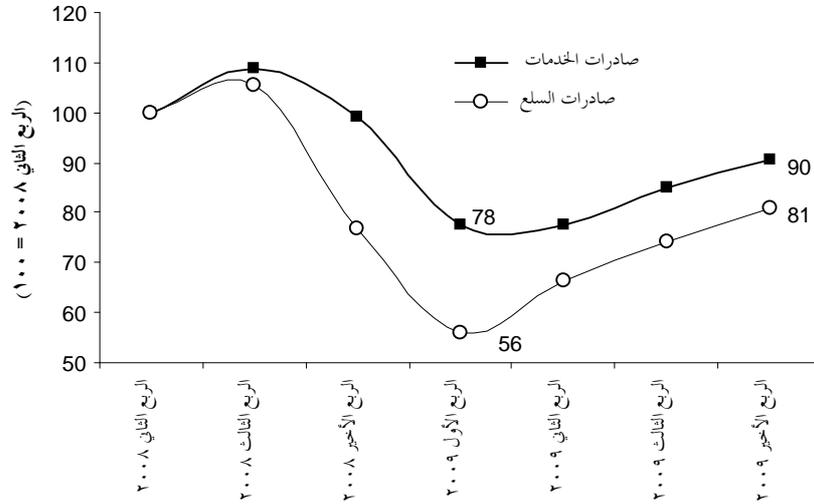
(٦) ICC (2010). *Global survey: Rethinking Trade Finance 2010*

على تمويل التجارة مشكلة رئيسية من المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق الانتعاش المستدام.

١٦- وأثرت الأزمة في تجارة الخدمات على نحو مخالف لتأثيرها في تجارة السلع. فصادرات الخدمات مرت بتقلبات لم تتزامن جميعها في مختلف البلدان، وشهدت تراجعاً أقل حدة وانتعشت على وجه أكمل. وأبرزت قلة تقلب إجمالي صادرات الخدمات ما لتجارة الخدمات من قدرة نسبية على "مقاومة" الأزمة.

الشكل ٥

إجمالي صادرات الخدمات والسلع لعينة تضم ١٠ من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

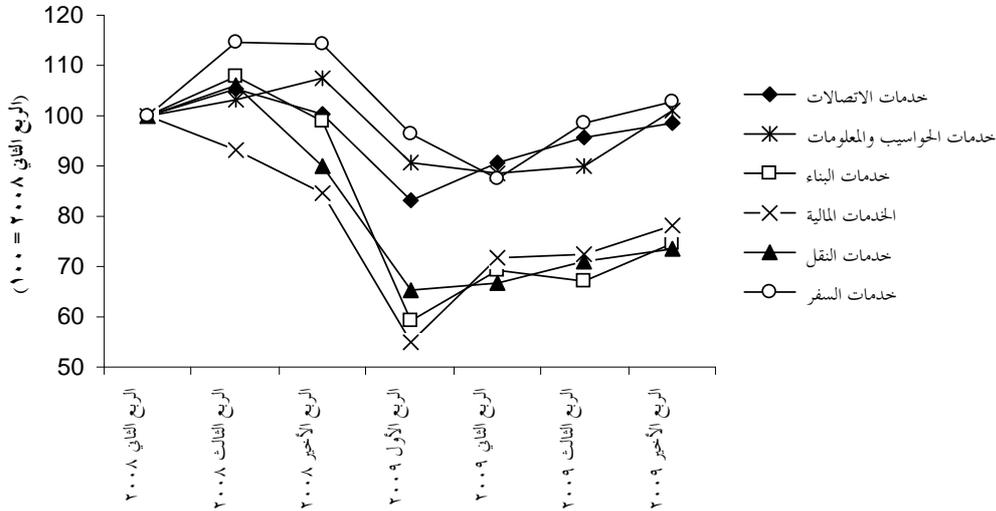


المصدر: الأونكتاد بناء على قاعدة بيانات ميزان المدفوعات الخاصة بصندوق النقد الدولي.

١٧- وهناك تباين أكبر بين البلدان في تقلب صادرات الخدمات. فقد تراجعت صادرات الاتحاد الروسي وأوكرانيا بحدة أكبر كثيراً من تراجع صادرات البرازيل وبنما وجنوب أفريقيا. واختلفت أيضاً درجة تعافي الصادرات؛ فبينما انتعشت صادرات معظم البلدان انتعاشاً كاملاً لتعود إلى مستوياتها السابقة للأزمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، لم تشهد صادرات الاتحاد الروسي وأوكرانيا وجمهورية كوريا وجمهورية فنزويلا البوليفارية إلا انتعاشاً جزئياً.

الشكل ٦

إجمالي صادرات الخدمات حسب فئة الخدمات لعينة تضم ١٠ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية



المصدر: الأونكتاد بناء على قاعدة بيانات ميزان المدفوعات الخاصة بصندوق النقد الدولي.

١٨ - وتتباين تقلبات صادرات الخدمات بين القطاعات تبايناً كبيراً (الشكل ٦). ولئن كان تباين صادرات خدمات الاتصالات والحواسيب والمعلومات والسفر محدوداً نسبياً، فإن صادرات الخدمات المالية وخدمات البناء والنقل شهدت تراجعاً أشد وانتعشت بقدر أقل. ولما كانت تلك القطاعات التي تضررت بقوة نسبياً من الأزمة تشكل نسبة كبيرة من الصادرات، فإن تأثيرها مهم. وانسجماً مع التجارة العالمية، بدأ مؤشر البلطيق للبضائع الجافة ينتعش في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ واستقر بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ نقطة، أي في مستوى أدنى بكثير من رقمه القياسي المسجل في عام ٢٠٠٨. ويمثل النقل ٢٧ في المائة من صادرات البلدان النامية من الخدمات. ويعزى التفاوت بين القطاعات إلى تباين قدرات الطلب القطاعي على التجاوب مع تقلبات الدخل المفاجئة. ولما كانت لقطاع الخدمات قدرة نسبية على المقاومة وأهمية اقتصادية، فإن تطويره، ولا سيما منه خدمات الهياكل الأساسية، ضروري لبناء اقتصادات متينة وبلوغ نمو اقتصادي أعلى مستوى وتحسين الرفاه.

١٩ - وتؤدي الخدمات دوراً تيسيرياً هاماً، إذ تعزز خدمات المنتجين/الوسطاء إنتاجية اقتصاد بأكمله وقدرته على المنافسة<sup>(٧)</sup>. ويعزى قدر كبير من نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٥ إلى نمو خدمات التوزيع والخدمات المالية. وأدى التقدم التكنولوجي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتفكك عمليات الإنتاج إلى نمو سريع في خدمات الوسطاء/المنتجين. وتمثل التجارة في تلك الخدمات، بما في ذلك التعاقد مع جهات خارجية

(٧) TD/B/C.I/8

ونقل المشاريع إلى الخارج، ٧٣ في المائة من مجموع تجارة الخدمات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتسم التجارة داخل المنطقة الواحدة بالأهمية نظراً إلى تنامي شبكات الإنتاج الإقليمية. وأضحى البلدان الناشئة مثل الهند ترفع حصتها في بعض صادرات الخدمات الوسيطة من قبيل خدمات الأعمال. ويعزى نمو قطاع الخدمات في الهند (٩,٣ في المائة) إلى نمو الطلب الداخلي والصادرات، مما ساعد على الصمود في مواجهة الأزمة. ويدعم الأونكتاد البلدان النامية من أجل توطيد الأبعاد السياساتية والتنظيمية والمؤسسية للخدمات والقيام باستعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات لتعزيز القدرات التنافسية للخدمات القطاعية<sup>(٨)</sup>.

## ثانياً - التحديات والفرص في مرحلة ما بعد الأزمة

### ألف - التحديات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية

٢٠ - أعاق تراجع مستويات النمو والتجارة وضعف توفير الخدمات الأساسية الحد من الفقر والتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الهدف ٨. وفي عام ٢٠١٥، سيظل ٥٣ مليون شخص آخر فريسة للفقر المدقع، وهو عدد كان سيفلت من براثن الفقر لولا الأزمة<sup>(٩)</sup>. ولا بد من انتعاش قوي ومستدام للتخفيف من وطأة الفقر. وقد تفاقمت المجاعة ليلعب عدد الجوعى مليار شخص. فيجب إذن إعادة توجيه الموارد نحو الزراعة، وإعطاء الأولوية للأمن الغذائي وسبل معيشة المزارعين الضعفاء، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الضرورية، لدى رسم السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية، بما في ذلك جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. ومن الأمور الملحة تقديم المبلغ الكامل الذي تعهدت به مجموعة الثمانية وهو ٢٠ مليار دولار للتنمية الزراعية.

### باء - استمرار البطالة

٢١ - ظل معدل البطالة مرتفعاً بصفة استثنائية في ظل هذه الأزمة وسيظل كذلك في مرحلة الانتعاش. وتذهب تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة على الصعيد العالمي لعام ٢٠٠٩ قد ارتفع إلى ٦,٦ في المائة أو ما يعادل ٢١٢ مليون شخص. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، شهدت البلدان المتقدمة أكبر ارتفاع في معدلات البطالة، بزيادة بلغت ٢,٣ نقطة مئوية. وبسبب فائض الطاقة الإنتاجية الناجم عن الأزمة وعدم اليقين إزاء

(٨) استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات في أوغندا وجمهورية فيرغيزستان ونيبال. (UNCTAD/DITC/TNCD/2010/1-3).

(٩) IMF/World Bank (2010). The MDGs after the Crisis

استمرار الانتعاش، ستؤجل الشركات توظيف عمال جدد إلى أن يبلغ نمو إنتاجها مستويات عالية. ويتوقع أن تتراجع البطالة تراجعاً طفيفاً في عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٦,٥ في المائة.

٢٢- وأحدث الانخفاض الشديد في الصادرات آثاراً غير متناسبة في القطاعات والبلدان المعتمدة أكثر من غيرها على التجارة الدولية - قطاع التصنيع (مثل الحديد والفولاذ وصناعة السيارات) - فتعرضت للبطالة على وجه الخصوص فئة العمال ذوي المهارات المحدودة، بمن فيهم النساء والشباب. وتضرر الاقتصاد بأكمله من آثار العمالة تلك، لأن الجهات المصدرة قلصت طلبها على الإمدادات وسائر نفقاتها. ويُقدَّر أن هذا الدخل المنخفض في قطاعات التصدير مسؤول عن نصف الآثار التي طالت قطاع العمالة نتيجة الصدمات التجارية. وجرت تعديلات في العمالة من خلال تسريح العمال وخفض أجورهم وارتفاع نسبة العاملين منهم في القطاع غير الرسمي. وثمة قلق إزاء احتمال أن يؤدي تحسن الإنتاج خلال فترة الانتعاش إلى ارتفاع البطالة إذ تعيد الشركات تنظيم إنتاجها لخفض التكاليف. ويبرز ذلك الحاجة إلى أن تعكس تدابير السياسة العامة الصلات القائمة بين التجارة والعمالة.

## الإطار ٢

### التجارة والإنتاجية والعمالة

تؤثر السياسات التجارية في إنتاجية الشركات. وتذهب التطورات الأخيرة في نظريات التجارة، فيما يتعلق بالاختلاف على مستوى الشركات داخل قطاع صناعي معين<sup>(١٠)</sup>، إلى أن متوسط إنتاجية بلد ما يرتفع بعد تحرير التجارة نتيجة لعملية انتقائية، أي بتيسير نمو الشركات العالية الإنتاجية بدلاً من زيادة إنتاجيتها. أما أثر ذلك في سوق العمل فهو أقل وضوحاً. فزيادة الإنتاجية يمكن أن تعني زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، بيد أنها قد تعني أيضاً انخفاض الطلب على عنصر العمالة. فبفضل اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا ارتفعت الإنتاجية في البلدين بنسبة ١٥ في المائة، بينما تراجعت معدلات العمالة بنسبة ١٢ في المائة<sup>(١١)</sup>. ويرتبط التأثير في العمالة بالتكامل مع السلع الأجنبية والآثار التعليمية الناتجة عنها. وينبغي معالجة تكاليف التكيف عقب التحرير - التي تشمل ارتفاع معدلات البطالة مؤقتاً - وتزايد أوجه التفاوت من جراء ارتفاع الطلب على اليد العاملة الماهرة. ويرجح أن تكون التجارة قد ساهمت، عموماً، في خفض حصة العمال من الدخل مقابل حصة أصحاب رأس المال من جراء ارتفاع حركة الإنتاج وتزايد المنافسة. ولا بد من إجراء مزيد من البحوث ووضع سياسات متكاملة في مجالات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة والعمالة وفي المجال الاجتماعي.

(١٠) Helpman E et al. (2003). *American Economic Review*. 94(1)

(١١) Trefler D (2004). *American Economic Review*

## جيم - استراتيجية إعادة التوازن والخروج من الأزمة

٢٣- أكدت الأزمة التي شهدتها منطقة اليورو الحاجة الملحة إلى تصحيح الوضع المالي، مما من شأنه أن يبطئ النمو. وفي البلدان المتقدمة، يتوقع أن يصل متوسط الدين إلى ١١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. ولئن كانت البلدان التي ما زالت تعاني ضعف الطلب الداخلي تواصل تنفيذ تدابير الحوافز المالية في عام ٢٠١٠، شرعت بلدان أخرى في اتباع استراتيجيات الخروج من الأزمة في سبيل تصحيح الوضع المالي. ويرتبط استمرار الانتعاش بأمور شتى منها إعادة التوازن للاقتصاد الكلي العالمي بينما قد يكون الأثر الصافي المترتب على إعادة التوازن هو الانكماش. ومن المستبعد أن تعوض زيادة الاستهلاك الصيني نقص الاستهلاك الخاص في الولايات المتحدة (١٦ في المائة من الناتج العالمي) تعويضاً كاملاً، ومن ثم لا بد أن ترفع سائر البلدان ذات الفائض والبلدان التي يتزايد فيها الدخل الفردي حجم استهلاكها. وهناك حاجة ملحة إلى إدخال تعديلات هيكلية على صعيد الاقتصاد الكلي في البلدان التي تعاني اختلال التوازن. فالتسويات المنهجية لأسعار الصرف، مثلاً، تؤدي دوراً رئيسياً. وقد حظي تقييم العملات، ولا سيما اليوان رينمينبي الصيني، بمزيد من الاهتمام. واستأنفت الصين مؤخراً العمل بنظام التعويم الموجه لأسعار الصرف.

٢٤- وسيكون تعزيز تنظيم الأسواق المالية وتنسيقه على الصعيد العالمي مهما في معالجة العيوب الهيكلية في نظم الرقابة المالية التي عجلت بالأزمة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، سيبدأ تنفيذ شرط رفع رأسمال المصارف الذي حدده اتفاق بازل الثالث. ويتوقع أن يؤدي تشديد القواعد التنظيمية للقطاع المالي وزيادة الاقتراض السيادي المرتفع العائد إلى خفض معدلات نمو البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٠,٢ في المائة و٠,٧ في المائة لفترة تمتد بين خمس سنوات وسبع سنوات.

### الإطار ٣

#### آثار تغير السياق التنظيمي للقطاع المالي<sup>(١٢)</sup>

أفاد اجتماع الخبراء الأونكتاد بأن الإجراءات التصحيحية اللازمة للقواعد التنظيمية في أعقاب الأزمة تختلف بين البلدان. فقد يكون هناك ما يسوغ اعتماد معايير للتنظيم المصرفي تختلف باختلاف احتياجات البلدان النامية. وإذا طُلب من البلدان النامية الإبقاء على إطار التحوط الكلي ذاته، فقد ترتفع تكلفة رأس المال، ولا سيما في الاقتصادات التي لا تتوافر لديها خدمات مصرفية كافية، ومن شأن اعتماد بعض شروط بازل أن يشل النمو في المستقبل. وينبغي تنظيم القطاع المالي من أجل الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحصول على الموارد المالية. والدرس الرئيسي المستفاد هو ضرورة كفالة التزامن بين متانة مهارات المنظمين وقوة المؤسسات التنظيمية، ومدى تطور المنتجات، ونطاق تحرير الأسواق المالية.

## دال - استراتيجيات النمو

٢٥ - لقد أصبح تصميم استراتيجيات نمو متكاملة وشاملة ومستدامة مسألة مركزية في فترة ما بعد الأزمة. ويعمل كثير من البلدان على رسم "سياسات صناعية" جديدة أقوى لتعزيز وتنويع القدرات الإنتاجية التنافسية في قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات، والترويج للإنتاج والصادرات الأكثر حفاظاً على البيئة<sup>(١٣)</sup>.

٢٦ - ولما كان التخصص في بعض المنتجات يؤدي إلى رفع النمو مقارنة بمنتجات أخرى، فإن الحكومات يمكن أن تضطلع بدور مركزي في صوغ أنماط تخصص الدولة وهياكل إنتاجها وتمييزها<sup>(١٤)</sup>. ولذلك فإن البلدان التي تنتج منتجات أكثر "تطوراً"، تتطلب عدداً كبيراً نسبياً من القدرات، تكون لها اقتصادات قابلة للتكيف أكثر من غيرها مع إنتاج منتجات أقل تعقداً. وتتضمن التنمية مجموعة من السياسات، تشمل: (أ) تعزيز القدرات على إنتاج مجموعة من المنتجات؛ (ب) الاضطلاع بأنشطة اقتصادية مكاملة؛ (ج) التعلم وتبادل الخبرات بشأن إنتاج منتجات مختلفة والاتجار بها؛ (د) التنسيق المحقق لوفورات وتطوير شركات بين القطاعين العام والخاص؛ (هـ) التعلم من الآخرين في الإطار الإقليمي لتصنيع منتجات مماثلة. وستؤدي سياسات تيسير جهود التنسيق وإقامة الشبكات بين أصحاب المصلحة من جهات حكومية واقتصادية وغيرها من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي إلى تحسين آفاق النمو.

٢٧ - وكانت السياسات الصناعية والسياسات التجارية الاستباقية قد أثبتت نجاحاً في معظم البلدان التي شهدت معدلات نمو عالية (البلدان المتقدمة ونمور آسيا). وعلاوة على ذلك، لم تحقق البلدان التي اعتمدت توافق آراء واشنطن معدلات نمو أعلى مما حققته خلال فترات اتباع السياسات الصناعية الاستباقية (أمريكا اللاتينية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين مقارنة بالعقود التي سبقتها)<sup>(١٥)</sup>.

٢٨ - وتشير بحوث حديثة<sup>(١٦)</sup> إلى أن السياسات الصناعية الناجحة تضم ما يلي: (أ) بناء مؤسسات وحوافز وإعانات تتسم بالكفاءة؛ (ب) عمليات تدخل حكومية انتقائية؛ (ج) توفير الحماية المناسبة للصناعات المحلية؛ (د) استخدام الشركات العامة لولوج القطاعات المنطوية على مخاطر؛ (هـ) الاستثمار في تكوين المهارات والابتكار والهياكل التكنولوجية والمادية؛ (و) الاستخدام الانتقائي للاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي تكييف السياسات لتلائم

(١٣) TD/B/C.I/7.

(١٤) Hidalgo C (2009). The Dynamics of Economic Complexity and the Product Space over a 42 year period, Harvard University.

(١٥) Hausman R. and Rodrik D. (2003). *Journal of Development Economics*. December.

(١٦) Cimoli, Dosi and Stiglitz (2009). *Industrial Policy and Development: The Political Economy of Capabilities Accumulation*.

الحالة الخاصة بكل بلد. وتضطلع الحكومات، باعتبارها الدولة الإنمائية، بدور التنشئة في نموذج النمو هذا. وتتداخل سياسات التجارة والصناعة والاستثمار والتكنولوجيا والسياسات الاجتماعية، بما في ذلك توفير فرص العمل.

٢٩- وقدمت الحكومات، في إطار تدابيرها التحفيزية، الدعم للقدرات الإنتاجية وتنويع سلة الصادرات وأسواق التصدير. فمبادرة التصدير الوطنية في الولايات المتحدة، مثلاً، تسعى إلى مضاعفة صادراتها في غضون خمس سنوات لدعم مليوني فرصة عمل داخلياً وضمان أسواق جديدة من خلال تعزيز إنفاذ اتفاقات التجارة، واختتام جولة الدوحة، وإكمال ما تبقى من اتفاقات التجارة الحرة. وسيؤثر ذلك في اتجاه التدفقات التجارية، بطرق منها زيادة المنافسة على الوصول إلى أسواق الصادرات.

#### الإطار ٤

#### مبادرة التصدير الوطنية

تشكل الصادرات ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة وتدعم ١٠ ملايين وظيفة، في وقت لا يزيد فيه عدد الشركات الأمريكية المصدرة عن ١ في المائة. وستؤدي مبادرة التصدير الوطنية إلى تعزيز تمويل التصدير، وحشد الدوائر الحكومية للمشاركة في أنشطة الترويج لقطاع التصدير، واستحداث أدوات التصدير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والحد من عوائق التجارة، بما في ذلك المراقبة التي تفرضها الولايات المتحدة على صادرات المنتجات العالية التكنولوجية، وفتح أسواق أجنبية جديدة. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكبر مصدر من مصادر إمكانات التصدير غير المستغلة وإيجاد فرص العمل - إذ يقدر أن ١٢٠ مليون عامل من القطاع الخاص غير الزراعي يعملون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتقتضي مبادرة التصدير الوطنية توسيع نطاق الصادرات بنسبة ١٥ في المائة سنوياً، مقارنة بمتوسط معدلات نمو الصادرات الذي بلغ نسبة ١٣,٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. واعتباراً من عام ١٩٩٥، استغرقت الولايات المتحدة ١٣ عاماً في مضاعفة صادراتها من السلع.

٣٠- وقد بدأت بعض البلدان النامية تنفيذ استراتيجيات استباقية للنمو الهيكلي، تدعمها أساسيات متينة للاقتصاد الكلي. وتعمل جنوب أفريقيا، ضمن إطار سياستها الصناعية الوطنية، على تعزيز النمو والارتقاء بمستوى الصناعة وتنويع الصادرات وإيجاد فرص العمل. وشرعت البرازيل في تنفيذ استراتيجيات نمو تجمع بين التخفيضات الضريبية الهادفة والحوافز المالية وتوسيع نطاق خطوط الائتمان للمشاريع التي تضطلع بدور الوسيط فيها مصارف إنمائية عامة وشركات تابعة للدولة، وتستهدف مجالات الهياكل الأساسية، والبحث والتطوير، وتنظيم المشاريع. أما بنغلاديش فقد وسعت نطاق الدعم المالي ليشمل قطاعات رئيسية من

قبيل التنمية الزراعية، وخطوط الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير المهارات، وتقديم الحوافز الضريبية لقطاع الملابس، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي.

الإطار ٥

### خطة عمل جنوب أفريقيا بشأن السياسة الصناعية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

بغية تعزيز نمو البلد والارتقاء بمستوى الصناعة وتنويع الصادرات وإيجاد فرص العمل، تسعى خطة عمل جنوب أفريقيا إلى رفع مستوى التحول الصناعي إلى قطاعات تشمل قطاعات كثيفة اليد العاملة، من خلال (أ) زيادة الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الاقتصاد الجزئي (مثل أسعار الصرف)؛ (ب) تيسير تمويل الصناعة وخفض كلفته من خلال إعادة رسملة شركة التنمية الصناعية؛ (ج) استخدام المشتريات العامة والخاصة لزيادة الإنتاج وفرص العمل على الصعيد الداخلي؛ (د) صوغ سياسات تجارية إنمائية تتبع تدابير تجارية على نحو انتقائي واستراتيجي، بما في ذلك التعريفات والمعايير؛ (هـ) التكامل الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والأفريقي، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود؛ (و) اعتماد سياسات في مجال المنافسة والتنظيم، ولا سيما السياسات المتعلقة بالمدخلات الوسيطة على القطاعات النهائية القادرة على استيعاب اليد العاملة، والسلع الاستهلاكية الموجهة نحو الأسر المعيشية المنخفضة الدخل؛ (ز) موازنة سياسات تكوين المهارات والابتكار مع الأولويات القطاعية.

٣١- وعانت أقل البلدان نمواً وسائر الاقتصادات الضعيفة تقلص حجم التجارة وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية، وتقلب أسعار السلع الأساسية. وقد أدى تراجع النمو وضعف الانتعاش، بالاقتران مع القدرات المالية والمؤسسية المحدودة، إلى آثار طويلة الأمد في الفقر وإلى استفحال أوجه القصور الهيكلي المتجذر. فهائتي، مثلاً، تعاني خليطاً من الصفات السياسية غير الملائمة والتحرير الشديد، مما يضعف قدراتها الإنتاجية، بما في ذلك في المجال الزراعي. وخفضت التعريفات المفروضة على الأرز من ٣٥ في المائة إلى ٣ في المائة في إطار برنامج للتكيف الهيكلي فرضه صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٥. وأضحت الآن نسبة ٧٠ في المائة من الأرز في هائتي أرزاً مدعوماً مستورداً من الولايات المتحدة. وتحتاج هائتي وسائر الاقتصادات الضعيفة إلى حيز للسياسة العامة من أجل بناء اقتصادات متينة ودعم التنويع والاندماج في سلسلة التوريد العالمية. ويمكن حشد الدعم الدولي، بما فيه مبادرة المعونة لصالح التجارة، حشداً مفيداً لتعزيز هذه الجهود الإنمائية.

٣٢- وينبغي لاستراتيجيات النمو أن تحقق توازناً بين دور السوق ودور الدولة لزيادة الأثر الإنمائي. ومن المهم اتباع سياسة صناعية استراتيجية في إطار حيز السياسة العامة المطلوب.

## ثالثاً - النظام التجاري الدولي في مرحلة ما بعد الأزمة

٣٣- أصبح النظام التجاري الدولي متعدد الطبقات في عالم متعدد الأقطاب، في ظل وجود فروق كبيرة في الأوضاع الإنمائية بين البلدان. فهو يتطور على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية والثنائية وتكتسب فيه الترتيبات دون العالمية المزيد من الأهمية. والقوة والفرص الاقتصادية تتجه نحو البلدان الصاعدة التي ستحقق نصف النمو الاقتصادي العالمي، مما سيزيد من نفوذها في تشكيل نظام العولمة. وهذا الأمر يقتضي أن يتكيف النظام التجاري الدولي بشكل أفضل مع تطور المشهد الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية ومع الاحتياجات الإنمائية الشديدة الاختلاف، من خلال توفير حيز للسياسات العامة لإتاحة التحولات الهيكلية والتنوع وفرص العمل والتنمية المستدامة. ويتسم النظام التجاري المتعدد الطبقات بالأهمية، لأن الالتزامات الدولية للبلدان لا تصاغ فقط على صعيد متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية والانضمام إليها، بل أيضاً وبشكل متزايد على صعيد إقليمي أو ثنائي بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية وبالاستناد إلى مشورة المؤسسات المالية الدولية وسياساتها المتعلقة بالإقراض، وفي محافل أخرى. وتتطلب الآثار المترابطة لنظام الحوكمة الاقتصادي المتعدد الطبقات المزيد من الاهتمام لضمان تحقيق الاتساق بين مختلف الطبقات مع إعطاء الأولوية للتنمية.

٣٤- وينبغي إعادة التفكير في الدوافع المركنتيلية القوية التي دعمت النجاح السابق للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)/منظمة التجارة العالمية. فنظراً لأن هذا الاتجاه اعتمد حصرياً على مصالح المصدرين للنهوض بتحرير التجارة، فإنه لم يعكس شواغل الصناعات المنافسة في مجال الاستيراد وشواغل المزارعين والعمال وشواغل التنمية. فعمليات تحرير التجارة تتعثر حين لا تدعمها كتلة حرجة من المصدرين، وهذا هو الحال على ما يبدو في البلدان المتقدمة الرئيسية المستوردة الصافية. ومن الضروري التحول نحو منطلق بديل لفتح الأسواق يعود بالنفع المتبادل ويكون قائماً على التنمية والتعاون والتضامن ويولي الأهمية الواجبة للمصالح الجماعية للمصدرين والمستوردين على حد سواء وللشواغل الاقتصادية والاجتماعية وللشواغل المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك الفقر والتكيف والبطالة، على نحو يعكس الطبيعة المترابطة للاقتصاد العالمي.

## ألف - التطورات التي يشهدها النظام التجاري المتعدد الأطراف

٣٥- لم يعقب الأزمة اتباع سياسات حمائية كما كان يُخشى، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية والتدابير التعاونية الدولية في إطار مجموعة العشرين وتعزيز المراقبة الدولية. وقد شملت تدابير التخفيف من الأزمة الإجراءات التصحيحية التجارية، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والحوافز التقنية للتجارة، وإعانات

المنتجين المصنعين، وشروط "الشراء/الإقراض/الاستثمار/التأجير على الصعيد المحلي" المقترنة بالمعونة المقدمة من الدولة، والأشغال العامة، والمشتريات الحكومية، والتعاقد الخارجي. كما أدت التجارة الوسيطة الناجمة عن زيادة التكامل الرأسي للإنتاج الدولي إلى تقليل العوامل المحفزة على فرض حماية تعريفية على المواد الأولية، لأن الحواجز التعريفية، حتى إذا كانت منخفضة، تزيد من إجمالي تكاليف الإنتاج. وهذا يوضح سبب لجوء العديد من البلدان إلى التدابير غير التعريفية بدلاً من الحماية التعريفية. كما أن البلدان النامية تحفظت بشكل عام في استخدام التدابير الحدودية. وقد تؤدي التوقعات بحدوث انتعاش ضعيف واستمرار البطالة وارتفاع الواردات إلى انقلاب محتمل في السياسات وتزايد التدابير غير التعريفية. وتظل عمليات رصد السياسات الوطنية ومراقبتها وتحليلها على نحو أدق أمراً مهماً. وينبغي الاستمرار في مقاومة الاتجاهات الحمائية.

٣٦- وتغطي التدابير الجديدة المقيدة للواردات التي استحدثت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى أيار/مايو ٢٠١٠ نحو ١,٤ في المائة من إجمالي الواردات العالمية من البضائع<sup>(١٧)</sup>. وتنصب هذه التدابير أساساً على المواد الكيميائية، والحديد والصلب، والآلات، والمنسوجات والألبسة، وهي منتجات تتمتع أصلاً بحماية مكثفة. والصين هي أكثر البلدان تضرراً من هذه التدابير. وتشير التقديرات إلى أن التدابير المقيدة للتجارة خفضت الصادرات العالمية بنحو ٠,٢٥ في المائة فقط<sup>(١٨)</sup>. وأدت التدابير المقيدة للواردات، في البلدان التي نفذت فيها، إلى تخفيض حجم التجارة بنحو ٢,٥ في المائة في المتوسط. والآثار الاقتصادية للتدابير المقيدة للتجارة على المصدرين تتوقف على أهمية المنتجات المعنية في إجمالي سلة الصادرات. فعلى سبيل المثال، تمثل الفلزات الحساسة التي خضعت لأكبر عدد من التدابير نحو ١٨ في المائة من إجمالي صادرات أقل البلدان الأقل نمواً من البضائع. وتظل الآثار المترتبة على الدعم المالي والضريبي واسع النطاق وما تقدمه الدولة من مساعدات وإعانات مسأله مثيرة للقلق. وقد تكون لهذه التدابير آثار كبيرة في التجارة لا سيما في القطاعات المعنية، لكن قياسها لم يكن سهلاً<sup>(١٩)</sup>.

٣٧- وقد تدخلت الحكومات بشكل نشط في قطاع الخدمات المالية لمنع إفسار النظام برمته. وعادة ما تكون أشكال الدعم والإعانات العامة هذه مشمولة باستثناءات تحوطية بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس)، رغم تساؤل البعض عن نطاقها بالتحديد وشروطها. وثمة شعور بالقلق إزاء مدى توافق بعض تدابير الإنقاذ مع قواعد منظمة التجارة العالمية، مثل تأميم المؤسسات المالية والبرامج التمويلية المقرونة بتقديم إعانات إلى

(١٧) .WT/TPR/OV/W3

(١٨) .IMF(SPN/10/07), 2010

(١٩) .OECD. Trade and economic effects of responses to the economic crisis

بعض المصارف المحلية. ومن الممكن أن تؤدي التكتلات المالية الكبيرة الناجمة عن ذلك إلى تشويه المنافسة مما يؤثر سلباً على البلدان النامية.

٣٨- لقد مضى اليوم تسع سنوات على إطلاق جولة الدوحة. ومنذ عقد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩، لم يحرز أي تقدم يُذكر. ويتركز فحوى المحادثات الحالية على مسألة المضي في العمل أم لا استناداً إلى الطرائق الخاصة بقطاع الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وثمة مخاوف من تراجع ولاية الدوحة عن تصحيح حالات عدم التناظر والاختلال في الاتفاقات القائمة، وتحقيق التوازن بين الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق ووضع قواعد معززة وبين المخاوف الإنمائية بشأن التركيز حصراً على الوصول إلى الأسواق. وتتوقع البلدان النامية الكثير من جدول أعمال الدوحة للتنمية وما زالت لديها شواغل إنمائية فيما يتعلق بانحسار التصنيع والأمن الغذائي وخسارة الإيرادات والخدمات الأساسية. وإعادة تفسير ولاية الدوحة يزيد من الشكوك بشأن احتمالات اختتام الجولة في عام ٢٠١٠. وهناك حاجة إلى تحقيق الشفافية الكاملة وإشراك الجميع في المفاوضات لأن استخدام التجمعات الصغيرة لا يعبر عن مصالح جميع الأعضاء ولم يسهل الوصول إلى نتائج.

٣٩- وهناك نقاش دائر بشأن الخيارات المحتملة لنتائج جولة الدوحة، بما في ذلك خيار تنفيذ النتائج الأولية لصالح أقل البلدان نمواً، وخيار التوصل إلى "صيغة مخففة" من نتائج جولة الدوحة، واعتماد نهج متغير. وقد يؤدي تمديد جولة المفاوضات أكثر من ذلك إلى فقدان الاهتمام بها. بما يتيح لمحافل أخرى مثل مجموعة العشرين واتفاقات التجارة الإقليمية الاضطلاع بدور أكبر في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ومن الممكن استخدام آلية تسوية المنازعات بشكل متزايد لمعالجة الشواغل التجارية. ويتطلب جدول الأعمال الإنمائي على الأقل إيجاد حل مجدٍ لمسائل وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، والدعم المحلي، وآلية الضمانات الخاصة، والقطن، وأوجه المرونة المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وتآكل الأفضليات، والوصول إلى الأسواق بشكل مفيد تجارياً في قطاعات الخدمات التي تكتسي أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية، والأسلوبيين ٤ و١، وإعادة إعطاء الأولوية لقضايا التنفيذ، والمعاملة الخاصة والتفاضلية (مثل الإعانات، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة)، واتخاذ حزمة تدابير لصالح أقل البلدان نمواً، وزيادة الدعم المقدم لبناء القدرات في مجال تيسير التجارة، وتقديم معونة فعالة لصالح التجارة مع التركيز القطاعي. ومن الضروري تعزيز الروابط بين المعونة المقدمة للتجارة وأهداف الحد من الفقر. وسيكون من المفيد إجراء تقييم إنمائي للمعونة المقدمة للتجارة.

٤٠- وفيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى الأسواق لمنتجات أقل البلدان نمواً معفاةً من الرسوم ومن نظام الحصص، حقق قرار هونغ كونغ (الصين) الوزاري هدفه بتغطية ما لا يقل عن ٩٧ في المائة من الخطوط التعريفية في جميع البلدان المتقدمة باستثناء بلد واحد. وثمة حاجة إلى

بلوغ هذا الهدف في وقت مبكر والمضي نحو تغطية ١٠٠ في المائة من الخطوط التعريفية. ويمكن لذلك أن يحقق مكاسب تصديرية إضافية تصل إلى نحو ملياري دولار أمريكي. ومن الممكن أن تكون المكاسب أكبر وتصل إلى نحو ٥ مليارات دولار أمريكي، لو أتاحت أيضاً الدول النامية الرئيسية الوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم ومن نظام الحصص<sup>(٢٠)</sup>. وقد اتخذت الصين والهند والبرازيل مبادرات في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، أعلنت البرازيل في عام ٢٠٠٩ أنها ستتيح وصول المنتجات إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن نظام الحصص بما يغطي ٨٠ في المائة من الخطوط التعريفية بحلول منتصف عام ٢٠١٠، وتغطية جميع الخطوط التعريفية بحلول عام ٢٠١٤.

#### الإطار ٦

### إعفاء منتجات أقل البلدان نمواً من الرسوم ومن نظام الحصص

تشكل تغطية المنتجات وقواعد المنشأ المبسطة قضيتين رئيسيتين فيما يتعلق بالإعفاء من الرسوم ومن نظام الحصص. وفي الولايات المتحدة، تتسم منافع قانون النمو والفرص في أفريقيا لبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء بأنها كبيرة بالنسبة لمن يحصلون على إعانات في قطاع الملابس لأن الهامش التفضيلي كبير، ويستفيد المصدرون المؤهلون من تلك المنافع كاملة. وفي المقابل، لا تتمتع أقل البلدان نمواً غير الأفريقية التي تجري معاملاتها التجارية بموجب نظام الأفضليات العادي بنفس الأفضليات. وهذا يعني وجود مجال للتحسين من خلال توسيع تغطية المنتجات لتشمل أقل البلدان نمواً في آسيا. ويعتقد الأونكتاد أن من شأن التغطية الكاملة (التي تفترض الانتفاع الكامل) أن ترفع قيمة الأفضليات (العائد) من ١,٤ مليون دولار أمريكي إلى ٥٥٥ مليون دولار أمريكي بالنسبة لبنغلاديش. ومن شأن توسيع نطاق الإعفاء من الرسوم ومن نظام الحصص ليغطي ١٠٠ في المائة من المنتجات أن يؤدي إلى تآكل الأفضليات بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء. وفي حين سيؤدي ذلك إلى رفع صادرات بنغلاديش بـ ٨٤٧ مليون دولار أمريكي وصادرات كمبوديا بـ ٥٥٥ مليون دولار أمريكي، أو بنسبة ٢٣ في المائة و٢٨ في المائة على التوالي عن مستواهما قبل الأزمة، فإن ليسوتو ومدغشقر وكينيا وموريشيوس وسوازيلند ستشهد انخفاضاً في الصادرات يتراوح بين ٣ و٦ ملايين دولار أمريكي أو بين ١,٦ و١,٩ في المائة من قيمة صادراتها قبل الأزمة.

٤١ - وانضم خمسة وعشرون بلداً إلى منظمة التجارة العالمية وهناك ثلاثون بلداً في طريقها إلى الانضمام. وعملية الانضمام هذه معقدة وغالباً ما تؤدي إلى التزامات أعمق وأكثر صرامة مما هي عليه بالنسبة للبلدان الأعضاء حالياً في المنظمة، حيث إنها تقلل من مرونة سياسات البلدان المنضمة. وقد أدى ذلك إلى خلق نظام عضوية متعدد الطبقات يفرض مستويات

Bouët A *et al* (2010). "The Costs and benefits of Duty-Free, Quota-Free Market Access for Poor Countries: Who and What Matters" (٢٠)

مختلفة من الالتزامات. وغالبا ما تترتب على هذه الالتزامات آثار مهمة بالنسبة للأهداف الإنمائية طويلة الأجل. وقد قدمت اقتراحات لجعل عملية الانضمام أكثر عدلاً وتوازناً، لا سيما من خلال التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية المتعلقة بأقل البلدان نمواً، ووضع آلية مؤسسية، وحصر شروط الانضمام في التدابير التي تعطيها منظمة التجارة العالمية وضمان أنها تتناسب مع مستوى التنمية في البلدان.

## باء - التطورات الإقليمية

٤٢ - انتشرت اتفاقات التجارة الإقليمية في كافة المناطق لتضعف بذلك مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وقد أخطرت منظمة التجارة العالمية بوجود ٤٦٢ اتفاقاً منها ٢٧٠ اتفاقاً سارياً. ورغم وجود آلية شفافية محسنة، فإن عدم وجود تفاهم واضح بشأن البارامترات الرئيسية لقواعد منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق باتفاقات التجارة الإقليمية مثل المادة ٢٤ من اتفاقية الغات وبشأن إنفاذ تلك القواعد، يحد من قدرة منظمة التجارة العالمية على ضبط اتفاقات التجارة الإقليمية. وتستهدف اتفاقات التجارة الإقليمية الجديدة بين الشمال والجنوب بشكل متزايد المصالح التجارية في أسواق نامية تنمو على نحو دينامي أو تستهدف موردي المواد الخام الرئيسية. ويتواصل الاتجاه نحو إبرام اتفاقات للتجارة الإقليمية تشمل التزامات أعمق وأوسع بتحرير التجارة ("التزامات تتجاوز ما تنص عليه قواعد منظمة التجارة العالمية"). وعليه، تحدّد الالتزامات الدولية للبلدان على نحو متزايد من خلال اتفاقات التجارة الإقليمية، مما يحد في الغالب من مرونة السياسات ويزيد من تكاليف التنفيذ. ومن الضروري إيلاء الاهتمام لما يترتب على اتفاقات التجارة الإقليمية من آثار في التنمية، بما في ذلك تحسين قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية لضمان تحقيق الاتساق بين اتفاقات التجارة الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤٣ - وشهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تسارعا في عقد اتفاقات التجارة الإقليمية، في ظل وجود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي تتحول شيئا فشيئا إلى مركز محوري. كما أبرم العديد من أعضاء رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ الذي يمكن أن يحفز على إيجاد منطقة تجارة حرة أكبر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وشرعت أفريقيا في إنشاء سوق مشتركة ستمتد على نطاق القارة ككل بحلول عام ٢٠٢٣ وتقوم على الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد تسبب تعدد المبادرات الإقليمية في عرقلة التكامل الفعال، لذا فقد بدأ التنسيق بين الترتيبات القائمة وترشيدها. وعملت مبادرة اتفاق التجارة الحرة الثلاثي بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا على تنسيق برامج التكامل، في حين أطلقت السوق المشتركة لشرق أفريقيا. ومن شأن تعميق التكامل والتنفيذ الكامل لاتفاقات التجارة الإقليمية القائمة أن يوسع نطاق التجارة ضمن المنطقة. وكثفت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

المفاوضات مع البلدان المتقدمة (مثل المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وكل من كولومبيا وبيرو وأمريكا الوسطى والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي). وفي عام ٢٠٠٨، سجلت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أعلى مستويات التجارة ضمن إطار اتفاقات التجارة الإقليمية (٢٥ في المائة)، تليها السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (١٨ في المائة) وجماعة شرق أفريقيا (١٨ في المائة) والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (١٥ في المائة) والجماعة الكاريبية (١٥ في المائة). وسجلت التجمعات الأفريقية بشكل عام مستوى أدنى للتجارة ضمن التجمعات.

٤٤- واستمرت المفاوضات في عام ٢٠١٠ بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات شراكة اقتصادية. وعقب إبرام اتفاق شامل للشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومحفل الكاريبي وسبعة اتفاقات شراكة اقتصادية "مؤقتة" مقصورة على السلع، تواصلت المفاوضات لعقد اتفاقات شراكة شاملة. وقد انطوى ذلك على صعوبات، لأن البلدان الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تحتاج إلى تنسيق الالتزامات على الصعيد الإقليمي، حيث تختلف الالتزامات الوطنية للتحرير الاقتصادي إلى حد كبير بين مداها وتوقيتها بين مختلف الاتفاقات المؤقتة. وما تزال هناك بعض المسائل التي تنبغي معالجتها، بما في ذلك البنود المتعلقة بحماية الصناعات الوليدة، وشرط الدولة الأولى بالرعاية الخاص بالأطراف الثالثة، ورسوم وضرائب التصدير، وحرية تداول السلع، وقواعد المنشأ، وقضايا سنغافورة، وحقوق الملكية الفكرية. وقد استخدمت بعض هذه التدابير كأدوات للسياسة الإنمائية، وقد يكون لشرط الدولة الأولى بالرعاية الخاص بالأطراف الثالثة تأثير في اتفاقات بلدان الجنوب مع البلدان النامية الأكبر. وقد أدى قيام مجموعة فرعية من أعضاء الاتحادات الجمركية في أفريقيا بإبرام اتفاقات إلى تعقيد عمل الاتحادات الجمركية (على سبيل المثال الاتحاد الجمركي للجنوب لأفريقي).

٤٥- ويتيح طلب الاقتصادات الناشئة الدينامي على الواردات فرصاً حقيقية للتكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات القدرات الإنتاجية والزراعة ونقل التكنولوجيا والقدرات البشرية والأطر التنظيمية والمعايير والمؤسسات وبناء الهياكل الأساسية. بما في ذلك النقل، مثل برنامج الممر الرابط بين الشمال والجنوب الذي أعدته السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل الحد من تكاليف التجارة والنقل عبر الحدود في أفريقيا، ومبادرة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بشأن مركز الامتياز الإقليمي المتعدد التخصصات المعني بالتدريب.

٤٦- وعلى الصعيد الأقليمي، توصل المشاركون في النظام الشامل للأفضليات التجارية الذين يجرون الجولة الثالثة من المفاوضات المتعلقة بالنظام، وعددهم ٢٢ مشاركاً، إلى اتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن المفاوضات المتعلقة بطرائق الوصول إلى الأسواق. وهذه الطرائق تتعلق بتطبيق تخفيض خطي شامل يتناول الخطوط التعريفية واحداً واحداً نسبته

٢٠ في المائة من الرسوم المفروضة على ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من خطوط التعريفات الخاضعة للرسوم الجمركية. وتجري حالياً مفاوضات بشأن الوصول إلى الأسواق ومناقشات تقنية، بما في ذلك بشأن قواعد المنشأ، ومن المقرر احتتامها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الإطار ٧

### الآثار التجارية المحتملة للمفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية

يمثل المشاركون في النظام الشامل للأفضليات التجارية معاً أسواقاً مهمة، إذ يمثل ٤٣ مشاركاً في النظام حوالي ٢٠ في المائة من وراثة العالم. وتمثل التجارة بين ٢٢ مشاركاً في النظام نحو ١٦ في المائة من إجمالي صادراتهم. ومن الممكن أن تؤدي المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية إلى تحقيق مكاسب تجارية كبيرة. وتفيد تقديرات الأونكتاد الأولية بأن إجمالي حجم التبادل التجاري قد يصل بفضل ذلك إلى ٥,٦ مليارات دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٤,٣ في المائة من إجمالي الصادرات فيما بين المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية. ولو طبق النهج القائم على التخفيض التعريفي على جميع المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية البالغ عددهم ٤٣، فإن قيمة حجم التبادل التجاري قد تصل إلى نحو ٧ مليارات دولار أمريكي. وستكون المكاسب الدينامية المحتملة أكبر بكثير.

## جيم - آثار استراتيجيات النمو في مرحلة ما بعد الأزمة على النظام التجاري الدولي

٤٧ - في إطار تنفيذ البلدان استراتيجيات للنمو، فإن بعض أدوات السياسة، مثل الإعانات وتدابير الاستثمار والمشتريات الحكومية والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير، تعتبر عناصر رئيسية في هذه الاستراتيجيات. وفي الوقت الذي تسعى فيه البلدان إلى تطبيق هذه التدابير، فإن الضوابط الدولية قد تحد من استخدامها. ولا يخفى أن العديد من السياسات الإنمائية التي تنظمها ضوابط القواعد القائمة كانت أساسية للغاية بالنسبة للتنمية الصناعية في البلدان الصناعية. وبينما تسمح قواعد منظمة التجارة العالمية ببعض المرونة، فإن الضوابط التجارية التي تصاغ بشكل متزايد في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية، وشروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإلى منظمات أخرى كله يؤدي إلى الحد من أوجه المرونة هذه. ومن الضروري إتاحة حيز للسياسات العامة لبناء القدرات الإنتاجية وإيجاد فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة.

## ١ - الخدمات المالية

٤٨ - يشجع قطاع الخدمات المالية المتين الذي يرتبط بالاقتصاد الحقيقي ويدعم القطاعات الإنتاجية على تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن الممكن لبعض القواعد المتصلة بالتجارة

والالتزامات بتحرير التجارة أن تقلل من قدرة الاقتصادات على مقاومة الصدمات المالية. وهذا ما أدى إلى إعادة تقييم نهج تحرير التجارة المتبعة حتى الآن وإلى توحى قدر أكبر من الحذر.

٤٩- وأثارت الأزمة المالية سؤالاً عن مدى مساهمة التزامات تحرير التجارة في مجال توريد الخدمات المالية عبر الحدود في نقل الصدمات المالية إلى البلدان النامية. وسلطت الأزمة الضوء على ضرورة إدارة حسابات رأس المال بعناية. فبعض الالتزامات العابرة للحدود المفروضة بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس) تفترض فتح حسابات رأس مال. وتقلي التزامات اتفاق (غاتس) فتح حسابات رأس مال على الأعضاء الذين تعهدوا بالالتزامات المنصوص عليها. بموجب أسلوب التوريد (١) (عبر الحدود) و(٣) (الوجود التجاري) فيما يخص الخدمات المالية. فهؤلاء الأعضاء ملزمون بموجب الحاشية ٨ من المادة ١٦ من اتفاق (غاتس) بالسماح لرؤوس الأموال بالتدفق بحرية ما دامت رؤوس الأموال هذه جزءاً لا يتجزأ من الخدمات المقدمة. وتنص المادة ١١(٢) من نفس الاتفاق على الآتي: "لا يجوز لأعضاء منظمة التجارة العالمية فرض قيود على أي معاملات رأسمالية على نحو يناقض التزاماتهم المحددة فيما يتعلق بأي معاملات"، إلا للأسباب المتعلقة بميزان المدفوعات. وقد أثبتت التجارب أن إدارة حساب رأس المال مهم بالنسبة للبلدان النامية لضمان عدم إضرار التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل باستقرار العملات وبالاقتصاد الحقيقي في هذه البلدان.

٥٠- وقد شددت البلدان على ضرورة إدماج المؤسسات التجارية الأجنبية محلياً (بصفتها شركات تابعة، لا فروعاً) كشرط لقبولها وعلى توزيع أوضاع للتكاليف بين بلد المنشأ والبلد المضيف في حال حدوث حالات إعسار عبر الحدود، وعلى توحى الحذر عند السماح للشركات المالية الأجنبية بعرض منتجات مالية جديدة.

## ٢- الإعانات الصناعية

٥١- اضطلعت الإعانات على مر السنين بدور رئيسي في تنمية قطاعي التصنيع والخدمات. ومن الأمثلة على ذلك مجالات صناعة المنسوجات وصناعة الطائرات والنقل والطاقة وصناعة السيارات. واعتراضاً بأن بعض الصناعات يحفز على التصنيع وبأن هذه الصناعات تنشئ روابط خلفية وأمامية أكثر من غيرها، فإن الحكومات سعت إلى دعمها. كما استخدمت الإعانات في الاستفادة من مؤثرات خارجية إيجابية لتعظيم العائدات الاجتماعية. وبعض الإعانات مسموح بها في إطار منظمة التجارة العالمية وتدعم تعزيز تنمية رأس المال البشري، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والبحث والتطوير، وتحديث التكنولوجيا البيئية. وقد أبرزت الأزمة دور الإعانات الصناعية في إنقاذ الصناعات المتضررة مثل صناعة السيارات، وفي تحفيز الانتعاش، وبناء اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة. وبعض الإعانات كانت مشروطة باستبقاء الإنتاج والعمالة في البلد.

٥٢- واستخدمت البلدان شروط المحتوى المحلي بنجاح في تعزيز نمو الصناعة المحلية. وقد تعوض الإعانات المقدمة إلى مستخدمي المحتوى المحلي القوة السوقية للمستثمرين، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية. وهذه الإعانات محظورة حالياً بموجب الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية. وليس مسموحاً لجميع البلدان النامية باستخدام إعانات التصدير. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تستفيد من بعض أوجه المرونة المرتبطة بآثامات التصدير. فآثامات التصدير الممنوحة بموجب ترتيبات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا تعتبر إعانات تصدير محظورة. وفي إطار قضايا التنفيذ في جولة الدوحة، سعت البلدان النامية إلى إعادة وتوسيع نطاق الإعانات غير القابلة للمقابلة للمقايضة التي تعزز النمو الإقليمي، وتمويل البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا، وتنويع الإنتاج، وتطوير وتنفيذ أساليب الإنتاج السليمة بيئياً.

٥٣- ورغم أن مسألة المساعدات والإعانات المقدمة من الدولة لم تتناولها اتفاقات التجارة الإقليمية بتعمق حتى الآن، فإن بعض المبادرات الأخيرة، مثل اتفاق التجارة الحرة بين جمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي، تتضمن قواعد متعلقة بالإعانات تتجاوز ما تنص عليه قواعد منظمة التجارة العالمية.

### ٣- المشتريات الحكومية

٥٤- درجت الحكومات على تطبيق قوانين شتى تنص على "شراء المنتجات الوطنية" وإعطاء الأفضلية للمنتجات المحلية ورصد بعض المشتريات الحكومية لتعزيز الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وإيجاد فرص عمل، ومساعدة المجتمعات المحرومة والجماعات العرقية، بالإضافة إلى تحقيق الحماية البيئية والاجتماعية. ويساهم سوق المشتريات الحكومية بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة وبنسبة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية. وقد اضطلعت المشتريات الحكومية بدور مهم، على سبيل المثال، في تطوير صناعة الطائرات كشرركات بوينغ وإيرباص وامبراير. وهذا يبين كيف أتاحت الأفضليات في العقود الحكومية التنمية الصناعية وتحقيق وفورات الحجم، وإدماج المحتوى المحلي، وتطوير التكنولوجيات الحديثة. فالمشتريات الحكومية تشكل أداة استراتيجية للتنمية بالنسبة للبلدان النامية.

٥٥- وبرزت المشتريات الحكومية إبان الأزمة، لأن الحكومات وسعت نطاق النفقات العامة ووضعت في ذات الوقت شروطاً للأفضلية المحلية لتحويل دون تسرب الحوافز إلى الواردات. ولما كان اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعدد الأطراف الخاص بالمشتريات الحكومية ينظم المشتريات الحكومية (علماً بأن معظم البلدان النامية ليست أعضاء في هذا الاتفاق)، فإن الدول غير الأطراف والبلدان النامية والاقتصادات الانتقالية مهددة بالتعرض لمعاملة تمييزية في الأسواق التصديرية. وللدول غير الأطراف في الاتفاق حرية وضع سياسات فيما يتعلق بالمشتريات تدعم استراتيجيات النمو الخاصة بها. وقد أدى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى فرض التزامات على البلدان المنضمة بالتفاوض على الانضمام إلى الاتفاق

المتعدد الأطراف الخاص بالمشتريات الحكومية. وهناك نحو ١٤ عملية انضمام متقدمة أو معلقة إلى الاتفاق وجميعها تقريباً لبلدان انضمت حديثاً إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وشملت اتفاقات التجارة الإقليمية المعقودة مؤخراً بين الشمال والجنوب، مما في ذلك الاتفاقات التي يجري حالياً التفاوض بشأنها، التزامات بإتاحة الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية. وتعهدت بلدان محفل الكاريبي بالالتزام بمنح المعاملة الوطنية، على أن يتخذ المجلس المشترك لمحفل الكاريبي والاتحاد الأوروبي قراراً بشأن نطاق تغطية هذه المعاملة.

#### ٤ - تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة

٥٦ - تؤكد ضرورة تنوع القدرات الإنتاجية لبناء المرونة الاقتصادية على أهمية بعض تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وقد جرت العادة على استخدام هذه التدابير لتحقيق منافع أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاستراتيجية، مما في ذلك قطاعات الآلات والإلكترونيات والسيارات، من أجل بناء قدرات الإنتاج المحلية وتوسيع نطاق القواعد التكنولوجية من خلال الآثار التبعية. ويمكن لمطالبات الأداء المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر أن تساعد على تعظيم الإعانات الاجتماعية. وقد استخدمت البلدان المتقدمة متطلبات المحتوى المحلي، لا سيما في صناعة السيارات لتعزيز توطيد الإنتاج ذي القيمة المضافة. ويحظر اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة اشتراط المحتوى المحلي وغير ذلك من الشروط المرتبطة بالتجارة. ومن الممكن في سياق مراجعة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة إيلاء العناية لأهمية هذه الأدوات للتنمية. وفي هونغ كونغ (الصين)، مُنحت أقل البلدان نمواً معاملة خاصة وتفضيلية لكي تنتفع بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة القائمة والجديدة لفترة محدودة قابلة للتمديد. وهو ما يعد اعترافاً بدور هذه التدابير.

٥٧ - ورغم أن بعض أنواع تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، مثل الشرط المتعلق بالأداء التصديري والشرط المتعلق بنقل التكنولوجيا، ليست محظورة بموجب اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، فإن التزامات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب أدت بشكل متزايد إلى حظر هذه الاشتراطات. وترتب على ذلك إضعاف الجهود التي تبذلها البلدان المضيفة لتعزيز الصادرات من خلال استخدام شبكة المستثمرين الأجانب في أسواقهم الوطنية أو في أسواق ثالثة ولاكتساب التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة.

#### ٥ - التكنولوجيا والابتكار والتنمية

٥٨ - يشكل مجالاً التكنولوجيا والابتكار عنصرين رئيسيين لتحقيق القيمة المضافة والتنوع. والمسألة الأساسية المطروحة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية هي كيفية التي تساعد أو تعوق بها هذه الحقوق حصول البلدان النامية على التكنولوجيات اللازمة لتنميتها. وقد استخدمت حقوق الملكية الفكرية الضعيفة كوسيلة للوصول إلى التكنولوجيات الأجنبية

وتطويرها باستخدام الهندسة العكسية ومن ثم تعزيز القدرات التكنولوجية المحلية. وكانت البلدان تعتمد إلى حماية حقوق الملكية الفكرية متى بلغت مستوى معيناً من التنمية التكنولوجية. وكان منح البراءات لعملية الإنتاج وليس للمنتج النهائي يستخدم في الصناعات الاستراتيجية مثل الأغذية والمستحضرات الصيدلانية. وقد مكن ذلك الصناعة الصيدلانية السويسرية من تطوير عمليات بديلة لإنتاج نفس المنتج من خلال استيراد الدراية العملية واستكشاف سبل جديدة للعملية الإنتاجية المحمية أصلاً ببراءة قائمة. وأُعرب عن مخاوف من أن يؤدي الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغير ذلك من الاتفاقات إلى تقييد قدرة البلدان النامية على سلوك هذا السبيل.

٥٩- ومن المهم أن تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وعملية إنفاذها، وفقاً للمادة ٧ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها، بما يحقق المنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية ومستعملها وبطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وإيجاد توازن بين الحقوق والالتزامات. وقد عُدل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لأسباب متعلقة بالصحة العامة، وأُتيح بعض أوجه المرونة لأقل البلدان نمواً. ويجري الآن تعزيز العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية في جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) من خلال تنفيذ ٤٥ توصية، بما في ذلك توصية تفضي بالأبداً تتجاوز تكلفة حقوق الملكية الفكرية الفوائد التي تحققها للبلدان النامية.

٦٠- وقد أدرجت اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب أشكالاً جديدة لمستويات حماية حقوق الملكية الفكرية. وتطبق هذه الالتزامات استناداً إلى شرط الدولة الأولى بالرعاية، لأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لا يميز المعاملة التفضيلية. وشملت التزامات حقوق الملكية الفكرية التي تتجاوز ما تنص عليه قواعد منظمة التجارة العالمية ما يلي: (أ) تمديد مدة البراءات؛ (ب) منح مهلة خمس سنوات على الأقل لحصرية بيانات الاختبار؛ (ج) تمديد فترة حماية حقوق التأليف من ٥٠ سنة إلى ٧٠ سنة؛ (د) توفير حماية أقوى لحقوق التأليف في البيئة الرقمية؛ (هـ) الالتزام بتطبيق الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف الجديدة من النباتات لعام ١٩٩١؛ (و) الإنفاذ الصارم. ومن الممكن أن تؤثر هذه الالتزامات في الصحة العامة والحصول على الأدوية. وهناك قلق من أن تخل اتفاقات التجارة الحرة بتوازن مهم قائم بين الابتكار والحصول على المنتج من خلال الارتقاء بحقوق الملكية الفكرية على حساب اعتبارات الصحة العامة.

## ٦- تغير المناخ

٦١- يمكن للسياسات الصناعية الرامية إلى تعزيز المنتجات المؤاتية للبيئة أن تساعد على تحقيق التنمية المستدامة والتنوع. وتشمل هذه السياسات الآتي: إشراك القطاع العام في البحث والتطوير، وتبسيط الحصول على البراءات، وتقديم الدعم المالي والضريبي لأنشطة

الإنتاج الجديدة والاندماج في سلاسل الإمدادات العالمية، والسياسات المتعلقة بالمشتريات الحكومية وتوفير حماية مؤقتة لقطاعات فرعية معينة. ويتطلب تيسير هذا التحول استغلال فرص الاستثمار والتجارة الجديدة التي تتيحها المزايا النسبية الطبيعية كما هو الحال في مجال الطاقة المتجددة. ومن الممكن أن تساهم المفاوضات التجارية في أهداف تغير المناخ من خلال تحرير السلع والخدمات البيئية، لا سيما تلك التي تهم البلدان النامية، وتيسير الحصول على التكنولوجيات التي تحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وقد قدمت اقتراحات لتضمين تعريف السلع والخدمات البيئية السلع والخدمات الضرورية لتنفيذ المشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة<sup>(٢١)</sup>. ومن الممكن أن تكون أوجه المرونة التي تتيحها الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فيما يتعلق بالتراخيص الإلزامية أمراً مفيداً لتعزيز نقل التكنولوجيات من أجل تحقيق تنمية نظيفة.

٦٢- وينبغي تجنب تدابير "الحماية الخضراء". ويمكن اعتبار مبادرات مثل اقتراح التسوية الضريبية عند الحدود لتعويض الفوارق التنافسية من خلال تقييد الواردات القادمة من البلدان النامية التي تكون حكوماتها أقل تشدداً في فرض الرسوم على استخدام الكربون، من أشكال الحماية الخضراء. ومن الضروري الحفاظ على مصالح البلدان النامية لتواصل نموها من أجل تلبية متطلبات التنمية والحد من الفقر. ويدور نقاش حول مدى مطابقة هذه التدابير لقواعد منظمة التجارة العالمية بشأن عدم التمييز، على نحو ما تبرره المادة ٢٠ من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) لأسباب بيئية. وقد تستخدم الحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية المرتبطة بالاشتراطات البيئية لأهداف حمائية. وفي هذا الصدد، ظهرت بواعت قلق إزاء المعايير التقنية المعوقة المرتبطة بإنتاج السلع والخدمات المؤاتية للمناخ. وقد يؤدي توسيع نطاق المشاركة وتفاذي التجاوزات في عملية وضع المعايير إلى تحقيق مستويات أعلى من مساهمة البلدان النامية. وسيكون من الضروري الاهتمام بالتوفيق وإزالة التضارب بين معايير النظم البيئية الدولية ومعايير النظم التجارية الدولية.

#### ٧- المواد الخام ورسوم التصدير

٦٣- رغم أن الآثار الإجمالية لرسوم التصدير على الرفاه تتوقف على عوامل عدة، فإن بعض البلدان المصدرة للسلع الأساسية اعتبرت رسوم التصدير على المواد الخام، بما في ذلك الطاقة، أداة سياساتية لتعزيز التنوع الاقتصادي والقيمة المضافة وعملية التجهيز النهائي للسلع. واستخدمت عائدات رسوم التصدير لدعم الصناعات المحلية. ولما كانت رسوم التصدير تتسبب ضمن جملة أمور في تحول الرفاه من المستوردين/المنتجين الذين يتركزون في البلدان ذات الموارد الشحيحة إلى المنتجين في البلدان المصدرة ذات الموارد الوفيرة، فإنها تثير

(٢١) تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩.

القلق لدى الفئة الأولى. فعلى سبيل المثال، أثارت القيود التي تفرضها الصين على تصدير بعض المواد الخام مؤخرًا اعتراض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمكسيك.

٦٤ - ولا تحظر القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية فرض رسوم تصدير. لكن عملية الانضمام إلى المنظمة أفضت في بعض الأحيان إلى إملاء التزامات على البلدان المنضمة بتضييق نطاق رسوم التصدير أو تعيين حد أقصى لها. وتنص اتفاقات التجارة الإقليمية على خفض رسوم التصدير أو حظرها، كما هو الحال في اتفاق التجارة الحرة بين شيلي والولايات المتحدة، واتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية وبلدان أمريكا الوسطى، واتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومحفل الكاريبي. وقد أدت هذه الإجراءات أيضا إلى الحد من مرونة سياسات التنمية. وتختلف الآثار الإنمائية والتجارية لرسوم التصدير بالنسبة للمصدرين والمنتجين ومنتجي المواد الخام وصناعات التجهيز النهائي، وينبغي إجراء تحليل في هذا الشأن.

## رابعاً - خاتمة

٦٥ - أدت الأزمة إلى إعادة النظر في المعتقدات الاقتصادية التقليدية ووصفات السياسة العامة السائدة، وحولت تركيز السياسات من المنظور الضيق للموازن الخارجية واستقرار الأسعار إلى النمو المتسارع وإعادة التوازن الهيكلي، ومعالجة البطالة المستمرة والفقر المتنامي. ويستدعي ذلك إعادة تحديد استراتيجيات النمو في كافة البلدان. وفي هذا السياق، تتحول الاقتصادات الناشئة شيئاً فشيئاً لتصبح محركاً للنمو العالمي، وتتيح فرصاً لإيجاد أنماط تجارية جديدة وعلاقات اقتصادية عادلة. وأصبح التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين دول الجنوب إحدى السمات البارزة لهذا المشهد الجديد. ويساهم إدماج البلدان النامية بشكل أكبر في سلاسل الإمدادات العالمية في تحقيق المزيد من النمو والقيمة المضافة. لكن من الضروري إجراء المزيد من الأبحاث بشأن سلاسل الإمدادات العالمية. وتضطلع السياسات النشطة، بما في ذلك السياسات التجارية والصناعية والتكنولوجية والسياسات ذات الصلة، بدور مهم في بناء القدرات الإنتاجية بما يشمل الخدمات والمنتجات المستدامة بيئياً وفي إيجاد فرص العمل. وينبغي أن تساهم السياسات التجارية والنظام التجاري الدولي بشكل مباشر في توسيع نطاق الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية. ومن الضروري أيضاً الجمع بين استراتيجيات النمو القائمة على التصدير واستراتيجيات النمو القائمة على الطلب، حسب أوضاع البلدان المعنية، لبناء قدرات إنتاجية تنافسية ومتنوعة وتعزيز قدرات الاقتصادات على مقاومة الصدمات المقبلة. وتقتضي السياسات النشطة اضطلاع الدولة بدور أكبر وتوفير حيز للسياسات العامة يكفل تعدد النهج الإنمائية.

٦٦- وما يزال النظام التجاري المتعدد الأطراف يشكل مرفقا عاما محوريا ودعامة للنظام التجاري الدولي. ومن الضروري تكيف هذا النظام كي يعكس متطلبات التنمية. وينبغي مراجعة المنطق المركنتيلي الذي يستند إليه النظام التجاري المتعدد الأطراف كي يتماشى مع منطق التنمية. ومن الضروري استكمال جولة الدوحة بأهداف إنمائية قابلة للتحقيق وملموسة تعود على البلدان النامية والنظام التجاري بمنافع جوهرية. وينبغي توظيف الدور المتنامي سريعاً الذي تضطلع به الاقتصادات النامية في الإنتاج والتجارة والاستثمار توظيفاً كاملاً. ونظراً لتزايد مبادرات التجارة التفضيلية، ينبغي تحقيق المزيد من الاتساق بين مختلف مستويات النظام التجاري وبين النظام التجاري والنظام المالي والنقدي، لضمان أن يكون النظام التجاري الدولي شاملاً فعالاً وقائماً على القواعد ومنفتحاً وغير تمييزي وعادلاً للجميع. وتضطلع منظمة الأمم المتحدة و"مجموعة ال ١٩٢" بدور مهم في تعزيز التعاون العالمي وتحقيق الاتساق لأغراض التنمية في بيئة ما بعد الأزمة.